

مصادقية مع وقف التنفيذ

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

يقول لنا البعض لماذا "تحملون السُّمَّ بالعرض"، ولماذا تعارضون الحكم وهو أمر واقع مفروض،؟ ولماذا تعارضون العماد لحود تحديداً، وبماذا ستنتفع المعارضة ما دامت إسرائيل وسوريا وأميركا على اتفاق كامل ومبرمج لإبقاء الوضع اللبناني على ما هو عليه من تبعية وارتهاق؟ فيما يقول لنا البعض الآخر إن العماد لحود فُرض على سوريا من قبل واشنطن وعليكم أن تغيروا من نهجكم المعارض وأن تعطوه فرصة لإعادة الأمور إلى نصابها دون مواجهات دامية مع الجيش السوري. نحن نقول إن مصادقية الحكم ظهرت شوائبها في أيامها الأولى وبالتالي صار صعباً تزويرها أو إخفاؤها، ومصادقية الحكم الجديد-القديم في لبنان ظهرت جلية، كما تعلمون، من خلال ما قام به من أعمال وما اتخذته من قرارات وما التزم به من سياسات داخلية وخارجية بينت بوضوح نواياه ومراميه والخلفيات التي تركز عليها توجهاته والتي تتعارض مع الثوابت الوطنية التي قام عليها لبنان .

السؤال هنا أين هي مصادقية الحكم المتمثل بالعماد لحود وهو الذي، ومنذ تعيينه، لم يترك ثابتة وطنية إلا وأخل بها؟، رغم الهالة الإعلامية الكاذبة التي يحاط بها للتمويه، وكأن الشعب اللبناني جاهل وغشه وخداعه أمر في منتهى البساطة، كما هو الحال في الدول المجاورة، دول انتخابات ال ٩٩،٩٩ في المائة. وفي ما يلي بعض الممارسات التي تؤكد إصرارنا على المقاومة وعدم الاعتراف بشرعيته:

فتح ملف الطلاب الذين تظاهروا سلمياً السنة الماضية أمام تلفزيون MTV في الأشرفية احتجاجاً على منع بث مقابلة تلفزيونية مع الرئيس العماد عون وتحويل هؤلاء الطلاب إلى المحاكمة ومن ثم تأجيل الجلسات لأجل غير مسمى لإبقاء الملف برسم الاستعمال عند الضرورة.

اعتقال عشرات الطلاب الجامعيين والأساتذة والمحامين بتهمة توزيع النشرة اللبنانية التي حوت مقالاً للعماد عون تحدث فيه عن حقوق الإنسان المغيبة في لبنان في ذكرى إعلان شرعة حقوق الإنسان الخمسين.

تحويل الوزير اللواء عصام أبو جمرة للمحاكمة بسبب مقالة نشرتها له جريدة الحياة تحدث فيها عن مهزلة ما سمي زوراً "بالانتخابات الرئاسية".

التعظيم الذي فرضته الدولة على زيارة رئيس حزب الوطنيين الأحرار الأستاذ دوري شمعون للقصر الجمهوري، وعلى بيان الحزب الذي أورد خبر الزيارة. رغم أن شمعون أيد وصول

لحدود لسدة الرئاسة، واعترف بنظام الطائف، وبالحكم القائم، وترشح للرئاسة، مغردا خارج سريره، وهو الذي لم يكن يعترف بشرعية المجلس النيابي المعين.

منع الرئيس الأسبق الشيخ أمين الجميل من العودة إلى لبنان بعد تسلمه تعهدات من سيد العهد الجديد شخصيا بهذا الشأن على ما ذكر، رغم أن الجميل وكشمعون تماما، اعترف بنظام عارضه طوال تسع سنوات، واتصل بالعماد لحود مهنا مباركا، كما صرح لجريدة الشرق الأوسط بأنه كان اتصل سرا بلحود وهنأه يوم عين قائدا للجيش سنة ١٩٩٨!!

إعطاء أهل العهد الجديد-القديم الأولية في كافة بياناتهم وخطبهم (خطاب القسم الرئاسي، البيان الوزاري، خطبة لحود أمام الدبلوماسيين المعتمدين في لبنان، أمر اليوم الأول لقائد الجيش الجديد، خطاب مندوب لبنان في جمعية الأمم المتحدة) لتوثيق العلاقات مع سوريا ولربط المسارين السوري واللبناني ودعم الأعمال العسكرية لحزب الله وغيره من المنظمات التي تحارب إسرائيل، وتقديم الجولان على الجنوب برفض أي انسحاب إسرائيلي ما لم يسبقه انسحاب من الجولان.

غض الطرف عن مئات المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية اعتبارا. والتركيز فقط، وبشكل لافت ومكثف، على المعتقلين في سجن الخيام وإسرائيل. كما أن الحكم لا يمكن أن يدعي التزامه العدل والمساواة فيما قضية المعتقلين السياسيين في سجون لبنان باقية دون حل، وهي التي تطاول فريقا واحدا من اللبنانيين دون سواهم.

عدم التطرق لا من قريب ولا من بعيد لبنود اتفاق الطائف التي تنظم وجود القوات السورية في لبنان وإعادة انتشارها وسحبها نهائيا. علما أن الجيش اللبناني يتكون حاليا من ٧٠ ألف رجل وهو مجهز بشكل ممتاز وبإمكانه حفظ الأمن داخل البلاد وحماية الحدود دون أي مساعدة خارجية، وأهل الحكم يفاخرون بهذا الأمر ليلا ونهارا.

وماذا عن المهاجرين وأحقيتهم بجنسيتهم وجنسية أجدادهم؟ والحكم هنا يتصرف وكأن الأمر لا يعنيه. حتى أنه لم يسمح للمغتربين الذين هجروا خلال سنوات حرب الآخرين على لبنان باستبدال بطاقات هويتهم وهو لم يأت على ذكر هذا الأمر المهم في أي من بياناته الرسمية. يشار هنا إلى أن حكم الهراوي-الحريري كان أصدر قرارا سريا طبقا لمصادر صحافية، قضى بحرمان أي مهاجر من جنسيته إن لم يقيم هذا المهاجر بزيارة لبنان واستبدال هويته، شخصيا، خلال عشر سنوات. الحكم السابق لم يقيم بنفي أو تأكيد الخبر رغم أن كتاب مفتوح" بهذا الشأن وجه إلى وزير الخارجية ورئيس الوزراء السابقين من قبل الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان عن طريق السفارة اللبنانية في أوتاوا، وبقي الكتاب دون جواب.

آخرأ وليس أخيراً نسال: أي مصداقية لحكم يجيز للسوري بفتح صناديق اقتراع له على الأراضى اللبناية؟ وأي مصداقية لرئيس لبناي يتغيب عن جنازة الملك حسين؟ وأي حكم هذا الذي لا يسمح للقيادات الوطنية بالعودة إلى الوطن وهو الذي لا يملك أي حجة قانونية تحول دون عودتهم سوى الإرهاب والتجني؟

إن المصداقية تؤخذ ولا تعطى، ومصداقية العماد لحدود ومعها باقي الرسميين الموجودين في سدة الحكم ومراكز القرار في ظل الوضع الراهن لن تحترم ولن تصبح حقيقة وواقعاً ملموساً ما لم تضع مصالح الشعب اللبناي والمصلحة اللبناية في سلم أولوياتها وتصبح قبلتها قمم جبال الأرز وصنين بدلاً من الشام وبلودان وقصر المهاجرين. عشم وعاش لبنان.

تورنتو/كندا/ في ١٩/٢/١٩٩٩